## الْأَسَالِيبُ الْبَلَاغِيَّةُ فِي حَدِيثِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَسَالِيبُ الْبَلَاغِيَّةُ فِي حَدِيثِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - تَأَمُّلُ وَتَعْلِيلً - - تَأَمُّلُ وَتَعْلِيلً - بِقَلَم: زَكَرِيَّاءَ ثُونَانِ

الْحَمْدُ للهِ الرَّحِيمِ الرَّحْمَنِ، عَلَّمَ الْقُرْآنَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ بُعِثَ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ وَفُوَاتِحِهِ وَخَوَاتِمِهِ إِلَى الْإِنْسِ وَالْجَانِّ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الذِينَ فَاقُوا فِي الْفَصَاحَةِ قُسًّا وَسَحْبَانَ؟ أَمَّا يَعْدُ:

فهذه مَسَائِلُ بَلَاغِيَّةٌ تَضَمَّنَهَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ، يُسَمَّى: أُمَّ السُّنَّةِ (1)، واشْتَهر بحديثِ جِبْرِيلَ عليهِ السَّلَامُ، لا يُتَفَطَّنُ لها عندَ أوَّل قراءةٍ للحديثِ، إلَّا بالتَّكرار والتَّامُّلِ والتَّحليلِ، ومُطالعةِ الشُّرُوح والحَواشِي التي دوَّنها أَهْلُ العِلْم، وقد جمعتُها وجعلتُها على شَكْلِ عَنَاصِرَ مُرَقَّمَةٍ، مرتَّبَةٍ وِفْقَ ورُودِها في الحديث (2).

وَهَذَا أُوَانُ الشُّرُوعِ فِي الْمَقْصُودِ، وعَلَى اللهِ اعْتِمَ ادِي، وَإِلَيْهِ تَفْوِيضِي وَاسْتِنَادِي.

## \* أَوَّلًا: نَصُّ الْحَدِيثِ (3):

عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلّ، شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَافِ شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لاَ يُرَى عَلَيْهِ أَثْرُ الشَّفَرِ، وَلاَ يَعْرِفُهُ مِنَا أَحَدُ حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلاَمِ؟ فَقَالَ صلى الله عليه وسلم، فأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلاَمِ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله عليه وسلم: «الإِسْلامُ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وَتُقِيمَ الصَّلامَ، وَتُحْجَ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلاً»؛ قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّفُهُ، قَالَ الزَّكَاة، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتُحَجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلاً»؛ قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ اللهُ عَلَى اللهِ يَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تُوْمِنَ بِاللهِ وَمُكْرِينِ عَنِ الإِيهَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تُقْوِمِنَ بِاللهِ وَمُكْرِينِ عَنِ الإِيهَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمُكْرِيةٍ وَكُنْهُ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِاللهُ وَمُكْرَةٍ وَمُكْرِيةٍ وَرُسُلِهِ وَالْيُومِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِاللهَ وَمُكْرَةٍ وَمُكْتِهِ وَكُنْهُ إِلَى الْمُؤْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِاللهَ وَمُكْرِهِ وَمُعْرِيقٍ عَنِ الإِيهَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمُكْرِيةٍ وَمُرْسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَبْرِهِ وَمُكْرِهِ وَمُنْ اللهِ الْعَالِةِ وَالْعَلَامِ الْعَدْرِ وَتُؤْمِنَ بِاللهِ وَالْعَالَةُ مُنْ الْعُنْمُ اللّهُ وَلُولُ اللهُ الْعُهُمَ السَالَةُ اللّهُ اللهُ عَلَى اللهُ الشَعْمُ الْعُنْهِ وَالْمُ اللهُ عَلَى الْمُنْ اللّهُ اللّهُ الْمُعْمَ الْمُنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِلُ الللهُ اللّهُ اللهُ ال

<sup>1</sup> فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، (1/ 125).

<sup>2</sup> ولَـمْ أَقْتَصِرُ فيه عَلَى الْكَلَامِ الْمَرْفُوعِ؛ بَـلْ أَدْخَلْتُ فيه كَـلامَ جِبْرِيلَ عليه السلامُ وكـلامَ عُمَـرَ رضي اللهُ عنـهُ تَتْمـيمًا للفائـدةِ؛ ورُبَّـما زِدْتُ بعضَ الفوائدِ غَبْرِ البلاغيَّةِ إِذَا اقْتضَى الـمَقَامُ ذلكَ.

<sup>3</sup> صحيح مسلم، كتاب الإيهان، باب معرفة الإيهان والإسلام والقدّر وعلامة الساعة، (رقم: 102).

صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِحْسَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَالله كَأَنَّكُ ثَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ثَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَّاكَ»، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: «مَّا الْمُشْهُولُ عُنْهَا بِأَعْلَمُ مِنَّ السَّائِلِ»، قَالَ فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا وَأَنْ تَرَى السَّائِلِ»، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَيِشْتُ مَلِيًّا ثُمَّ قَالَ لِي: «بَا عُمَرُ أَتَنْدِي مَنِ السَّائِلِ»، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَيِشْتُ مَلِيًّا ثُمَّ قَالَ لِي: «بَا عُمَرُ أَتَنْدِي مَنِ السَّائِلُ»، قُلْتُ: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهُ جِنْرِيلُ، أَتَاكُمْ بُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ» رواهُ مُسْلِمٌ.

## \* ثَانِيًا: الْأَسَالِيبُ الْبَلَاغِيَّةُ فِي حَدِيثٍ جَبْرِيلَ:

1 \* (ذَاتَ يَوْم) أي: بينَمَا نحْنُ في ساعةِ ذاتِ مرَّةٍ في يوم (4).

فَحُذِفَتْ هذه الْمُضَافَاتُ؛ لوُضُوح الأُمْرِ، كَمَا حُذِفَتْ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ (5):

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَّا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ

أي: تَضَوعَ تَضَوَّعًا، مِثْلَ تَضَوُّع نَسِيمِ الصَّبَا (6).

\* فيكونُ مِنْ إِيجَازِ الْحَذْفِ (7) عند الْبَلاغيِّينَ.

2 \* (إِذْ طَلَعٌ عَلَيْنَا رَجُلٌ)، (إِذْ) ظرفُ زَمَانٍ مَاضٍ لِلْمُفَاجَأَةِ، [ وهو جَوَابُ بَيْنَهُ]، التَّفْدِيرُ: بَيْنَ أزمنةِ كَوْنِنَا عِنْدَهُ، فاجَأَنَا طُلُوعُ رَجُلِ أي: دُنُحُولُهُ عَلَيْنَا (8).

وهنا: عَبَّر بِالطُّلُوعِ إِشْعَارًا بِتَعْظِيمِهِ ورِفْعَةِ قَدْرِهِ؛ وفيه اسْتِعَارَةٌ تَصْرِيجِيَّةٌ؛ لأنَّه شَبَّهَ ظُهُ ورَهُ في ارْتِفَاعِ الشَّانِ بطلوعِ الشَّمْسِ؛ فحذف الْمُشَبَّة (الظُّهُور) وصرَّحَ بالْمُشَبَّةِ به (الطُّلُوع)، ثُمَّ اشْتَقَ مِنَ (الطُّلُوعِ) -بمعنى الظُّهور - الْفِعْلَ (طَلَعَ)؛ على سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ.

أو: شَبَّهَ الرَّجُلَ بِالشَّمْسِ، فحذفَ الْـمُشَبَّهَ به (الشَّمْس)، ورَمزَ له بِشَيْءٍ من لوازِمِهِ، على سَبيلِ الاسْتِعَارَةِ الْـمَكْنِيَّةِ.

يُنظر: المعلقات العشر وأخبار شعرائها؛ لأحمد الأمين الشنقيطي، (ص 63).

يُنظر: البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)، فضل حسن عباس، (ص 459).

<sup>4</sup> حاشية النبراوي على الأربعين النووية (ص 34).

<sup>5</sup> هو امرزُّ القَيْس، قالها في مُعَلَّقَيْهِ.

<sup>&</sup>lt;sup>6</sup> يُنظر: المعين على تفهم الأربعين لابن الملقن، (ص 83).

<sup>7</sup> وهو حَذْفُ كلمةٍ أو جملةٍ أو أكثرَ مَعَ قرينة تُعَيِّنُ الْمَحْذُوفَ.

<sup>&</sup>lt;sup>8</sup> حاشية النبراوي على الأربعين، (ص 34).

٤ \* قولُهُ: (رَجُلُ) أي: مَلَكُ في صُورَةِ رَجُلٍ.
 ونكَّرَهُ تَعْظِيمًا (<sup>9)</sup>؛ كما نُكِّرَتْ كلمةُ (طَائِف) في قولِهِ تعالى: (فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ) (<sup>10)</sup> [الْقَلَمُ:

.[19

4 \* (شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ) أي: شديدُ سَوَادِ شَعْرِهِ؛ فهو عامٌّ يَشْمَلُ كلَّ شَعْرِ باعتبارِ اللَّفْظِ؛ ولكنَّ الْـمُرَادَ هُنا: هو شَعْرُ اللَّحْيَةِ، كما جاءً في رِوَايَةِ ابْنِ حِبَّانَ: (شَدِيد سَوَادِ اللَّحْيَةِ) (11).

فيكونُ هذَا مِنْ إِطْلَاقِ العامِّ وإرَادَةِ الْخَاصِّ، وهو مَجَازٌ مُرْسَلٌ، عَلَاقتُهُ: الْعُمُومِيَّةُ.

5 \* (لا يُرَى عَلَيْهِ أَثْرُ السَّفَرِ) وفي ضَبْطٍ: (لَا نَرَى عَلَيْهِ)؛ والأَوَّلُ: أَشْهَرُ.

وإنَّما غَيَّر صِيغَةَ الْفِعْلِ (12)، للدَّلَالَةِ على الْعُمُومِ، أَيْ: لَـوْ رَآه أَيُّ رَاءٍ لَـمَا وَجَدَ فِيهِ أَثَـرَ السَّفَرِ؛ بخلافِ: (لَا نَرَى عَلَيْهِ) فَيَحْتَمِلُ اختصاصَه بالْـحَاضِرِينَ (13).

6 \* (حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أي: اسْتَأْذَنَ ودَنَا حتى جَلَسَ؛ كها تُوَضَّحُه الرَّوايـاتُ الأُخْرَى (14). الأُخْرَى (14).

ففيه: إيجَازُ حَذْفٍ.

<sup>9</sup> والتَّنَكِيرُ له عِدَّةُ أغراض؛ منها: التَّعْظيمُ والتَّحقِيرُ، والتَّكثيرُ والتَّقليلُ، وإخْفاءُ الأمرِ، وقَصْدُ الإفْرادِ أو النَّوْعِيَّةِ.

يُنظر: جواهر البلاغة، لأحمد الهاشمي، (ص 121-122).

10 نهو طائفٌ عظيمٌ إذْ هو عذابٌ من الله؛ بخلاف (طَائِف) فِي قولِهِ تعالى: (إِنَّ اللِينَ اتَّقُوا إِذَا مَشَهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَـذَكَّرُوا) [الأعراف: 201]، فإنَّها نُكِّرَتُ تَحْقِيرًا؛ لأنَّه من الشَّيْطَانِ، وقد قال تعالى: (إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا) [النساء: 76].

11 صحيح ابن حبان [ترتيب ابن بلبان]، كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان، (1/ 390؛ رقم: 168).

12 أَيْ: بُنِيَ للْمَجْهُولِ.

وجُحْذَفُ الْفَاعِلُ، ويُقَامُ الْمَفْعُولُ بِهِ مُقَامَه؛ لأَغْراضِ منها: الْجَهْلُ بالفاعِلِ أو العلمُ بِهِ، أو للخَوْفِ مِنْهُ أو عَلَيْهِ، أو لِمصَوَّنِهِ عن اللَّسَانِ أو صونِ اللَّسَانِ عنهُ، أو لِرِعَايَةِ السَّجْعَةِ.

13 ومِنْ هنا قال ابْنُ الْـمُلَقِّنِ عن الضَّبْطَيْنِ: (وكلاهما واضِحُ الْـمَعْنَى، والأَوَّلُ أَبَّلَغُ).

يُنظر: المعين على تفهم الأربعين لابن الملقن، (ص 85).

14 سنن السنسائي (الْـمُجْتَبَي)، كتاب الإيهان وشرائعه، باب صفة الإيهان والإسلام، (رقم: 5008).

7 \* (جُلَسٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أي: جَلَسَ عِنْدَهُ أو مَعَهُ. فقيه تَضْمِينٌ (15)؛ والْـمَعْنَى -واللهُ أعلمُ-: حَتَّى جَلَسَ [عِنْدَهُ وَآوَى] إِلَيْهِ.

8 \* (وقَالَ: يَا مُحُمَّدُ) قَدْ يُسْتَشْكُلُ هذا بِحُرْمَةِ نِذَائِهِ صلى الله عليه وسلم بِاسْمِهِ، قال تعالى: (لَا تَجْعَلُوا دُعَاءُ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا) [النور: 63]، وأُجِيبَ بأجوبةٍ، منها: أنّه يحتَمِلُ أنَّ حرمة ذلك عَرَضَتْ بَعْدَهُ؛ أو أنّه نادَاهُ تَعْمِيةً حتَّى لا يُعْرَف، أو أنّ النهي في الآيةِ لَنْ بُعِثَ إليهم النّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وهم الْحِنُ والْإِنْسُ اتّفَاقًا، بخلافِ الملائكةِ؛ ففي رِسَالتِه صلى الله عليه وسلم إليهِمْ نِزَاعٌ.

\* وفي هذه الْعِبَارَةِ من الْبَلَاغَةِ: أنَّه استعملَ أداةَ النَّداءِ (يَا) وهي - في الْأَصْلِ - لِيِندَاءِ الْبَعِيدِ (16)، مع أنَّ جِبْرِيلَ كان قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ صلى اللهُ عليه وسلم؛ وذلكَ لتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْبَعِيدِ، تَنْبِيهًا عَلَى عُلُوٍّ قَدْرِهِ.

ونَظِيرُ هذا الْأُسْلُوبِ؛ قولُه تعالى: (وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ ظَوْمِي) [الفرقان: 30]، فَفِيهِ نـداءُ القريبِ بِ الأَدَاةِ الْـمَوْضُوعةِ لِلْبَعِيدِ؛ إِذْ أَنَّ الله قد أخبرَ عن نفسِهِ بقولِهِ: (وَإِذَا سَالَكَ عِبَادِي عَنَّي فَإِلَيْ قَرِيبٌ) [البقرة: بالأَدَاةِ الْـمَوْضُوعةِ لِلْبَعِيدِ؛ إِذْ أَنَّ الله قد أخبرَ عن نفسِهِ بقولِهِ: (وَإِذَا سَالَكَ عِبَادِي عَنَّي فَإِلَيْ قَرِيبٌ) [البقرة: 186] (17).

9 \* (وقَالَ: يَا نُحُمَّدُ).

فيه إيجازٌ بِالْحَذْفِ، والتَّقْدِيرُ: يَا أَيُّهَا الإنسانُ الذِي اسْمُهُ مُحَمَّدٌ؛ هذا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الإسْمَ غيرُ المُسَمَّى، وفيه بَحْتُ، وقد أَفْرَدَه البَّطَلْيُومِيُّ (18) بمُصَنَّف، وذكرَ ابْنُ كَثِيرٍ في أُوائلِ تفْسِيرِه الْخِلَافَ فيها (19).

يُنظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها؛ للمَيْدَائِيُّ، (2/ 49).

16 يُنظر: جواهر البلاغة؛ لأحمد الهاشمي، (ص 89).

17 قال السُّيُّوطيُّ:

وَأَصْلُ (بَا) لَدَى النَّدَاءِ لِلْبَعِيدُ وَقَدْتَجِي لِغَيْرِهِ مِثْلِ الْبَلِيدُ وَأَصْلُ (بَا) لَدَى النَّدَاءِ لِلْبَعِيدُ وَقَدْتِهِ مِثْلِ الْبَلِيدُ وَالْمُعْتِنَا أَوْ شَاأَنَا مُ عَظَّمْهُ أَوْ هَوَّنَا وَالْمِعْتِنَا أَوْ شَاأَنَا مُ عَظَّمْهُ أَوْ هَوَّنَا

يُنظر: شرح عقود البجمان في علم المعاني والبيان؛ لجلال الدين السيوطي، (ص 57) ط. دار الفكر.

18 هكذا ضَبْطُهُ؛ نسبةً إلى (بَطَلْيُوسَ) بِفَتْحَتَيْنِ وسُكُونِ اللَّامِ، ويَاءٍ مَضْمُومَةٍ و[سِينٍ] مُهْمَلَةٍ؛ وهي مَدِينَةٌ كَبِيرَةٌ بِالْأَنْدَلُسِ. يُنظر: معجم البلدان للحموي، (1/ 447)، ط. دار الفكر.

19 يُنظر: تفسير القرآن العظيم؛ لابن كثير، (1/ 121-122).

وبحثه بحثًا نفيسًا شَيْخُ الإسلامِ ابْنُ نَيْمِيَّةً في مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى، (6/ 185-212).

<sup>15</sup> وهو: "تَضْمِينُ كلمةٍ معنَى كلِمَةٍ أُخْرَى، وجَعْلُ الكلامِ بعدَها مَبْنيًّا عَلى الكلمةِ غيرِ الْمَدْكُورة، كالنَّعْدية بالحرفِ الْمَمْنَاسِ لِمَعْنَاهَا، فتكونُ الجملةُ بهذا التضمينِ بقُوَّةِ مُحْلَتَيْنِ، دَلَّ على إحْدَاهُما الكلمةُ المذكورةُ التي حُذِفَ مَا يَتَعَلَّقُ بِها، ويُقَدَّرُ معناه ذهْنَا، وَدَلَّ على الْأُخْرَى الْإِيعَانِ الْأُخْرَى الْإِيعَانِ الْأُخْرَى الْكِيعَةُ الني جَاءَتُ بعْدَها الْمُتَعَلِّقَةُ بالكلمةِ الْمَحْدُوفةِ الْمُلاحَظِ مَعْنَاها ذهْنًا؛ وهذا التَّضْمِينُ فَنَّ رَفِيعٌ مِنْ فُنُونِ الْإِيعَانِ فِي الْبَيَانِ».

والْأَوْلَى: الْكَفُّ عن الْخَوْضِ في هذهِ الْمَسْأَلَةِ (20)؛ ويُقال: إنَّ الاِسْمَ لِلْمُسَمَّى؛ كما قال تعالى: (وَللهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [الأعراف: 180].

10 \* (أَخْبِرْنِي).

هذهِ الصِّيغةُ: صِيغةُ أَمْرِ (فِعْلُ أَمْرٍ)، والْـمُرادُ بها الدُّعاءُ (21)؛ لأنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم أَفْضَلُ مِنْ جِبْرِيلَ عليه السَّلامُ (22).

11 \* (أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلاَمِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الإِسْلاَمُ).

عرَّفَ النَّبِيُّ صلى اللهُ عليهِ وسلَّمَ (الإِسْلاَم)، تَنْبِيهًا على أنَّه الإِسْلاَمُ الذِي سَأَلَ عَنْهُ، ف(أَل) فِيهِ لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ.

والْقَاعِدَةُ عِنْدَ عُلَماءِ الْمَعَانِي: أنَّ الكلمةَ إنْ تَكَرَّرتْ معرفةً فهي عَيْنُ الأُولَى، وإنْ تكرَّرت نكِرَةً كانـت خلافَ الأُولَى؛ قال الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ في عُقودِ الْـجُهَانِ (23):

ثُمَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُشْتَهِرَهُ إِذَا أَتَتُ نَكِرَةٌ مُكَرَدُهُ الْمُشْتَهِرَهُ إِذَا أَتَتُ نَكِرَةٌ مُكَرَدُهُ الْمُشْتَهِرَهُ يَعُرَّفُ ثَانِي تَوَافَقَا، كَذَا الْمُعَرَّفُانِ تَعَايَرَا، وَإِنْ يُعَرَّفُ ثَانِي تَوَافَقَا، كَذَا الْمُعَرَّفُ أَبَدَا (24) شَاهِدُهَا فِيهَا رَوَيْنَا مُشْنَدَا لَنْ يَعْلِبَ الْيُسْرَيْنِ عُسْرٌ أَبَدَا (24)

يُنظر: الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية، (ص 46) ط. دار الكتب العلمية.

21 فخرجَت صيغةُ الأمرِ -هنا- عن أصلِ دلالتها في الْوُجُوبِ والْإِلْزَام؛ إلى معنَّى آخرَ وهو الدُّعَاءُ.

لأنَّ القاعدةَ عندَ البلاغيِّين أنَّ الأَمْرَ إِذَا كان صادرًا من أَعْلَى إلى أَدْنَى فهو أَمْرٌ، وإن كان بالعَكْسِ فهو دُعاءٌ، وإن كان مِس مُساوٍ لِحِثْلِه فهو الْيْهَاسِّ.

ويُنظر: فتح القدير شرح الجامع الصغير؛ لِلْمُنَاوِيُّ، (2/ 57).

وحكى بعضُهم الإجماعَ على ذلك؛ وفي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ للدَّرْدِيرِ، (4/ 777): ما يدلُّ على أنَّ بَعْضَهُمْ توقَّفَ.

وعَزاهُ الصَّاوِيُّ فِي حَاشِيتِهِ على الشُّرْحِ الصَّغِيرِ لِلزَّ يَحُشَرِيَّ.

<sup>20</sup> وقد نقل شَيْخُ الإسلام في الْفَتْوَى الْحَمَويَّةِ عن الإمَامِ أَبِي عبدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ خَفِيفٍ الشِّيرَازِيُّ الشَّافِعِيِّ أَنَّه قال في بيان عقيدة أهل السنَّةِ والجهاعة: (وَالْقَوْلُ فِي اللَّفْظِ وَالْـمَلْقُوظِ، وكَذَلَكَ فِي الاسْم والْـمُسَمَّى: بِدْعَةٌ).

<sup>22</sup> ذكره السِّنْدِيُّ في حاشِيتِهِ على سُنَن النَّسَائِيُّ؛ (4/ 125) ط. دار الكتاب العربي.

<sup>23</sup> يُسنظر: شرح عقود الجهان للسيوطي، (ص 20-21).

<sup>24</sup> وبعدَّهُ:

12 \* (أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ) أي: لَا مَعْبُودَ حَقَّ إِلَّا اللهُ. وفِيهِ: أُسْلُوبُ الْقَصْرِ، وهو: تَخْصِيصُ أَمْرٍ بِأَمْرٍ بِطَرِيقٍ مَخْصُوصٍ (25). وفيه إيجازُ حَذْفِ؛ وهو حَذْفُ خَبَرِ لَا النَّافِيةِ للجِنْسِ (26)، وتقْدِيرُهُ (حَقَّ).

13 \* (وَتُقِيمَ الصَّالاَةَ).

فِيهِ: اسْتِعْمَالُ الصَّلَاةِ في غَيْرِ مَعْنَاهَا اللَّغَوِيِّ (27) -كما هنا-، فهو مجازٌ لُغُويٌّ (28).

14 \* (تُقِيمُ الصَّلَاةَ)، أي: تُعَدِّلُ أركانَها؛ مِنْ قولِهم: أَقَامَ الْعُودَ: إذا قَوَّمَهَ وعدَّلَهُ (29).

ففيه: اسْتِعَارَةً؛ وتُجرَى على طريقَتَيْنِ:

\* الطَّرِيقُ الْأُوَلَى: شَبَّه الصَّلَاةَ بِالْعُودِ بجَامِعِ التَّعْدِيلِ، فحَذَفَ الـمُشَبَّة به، ورَمَزَ لَـهُ بِشَيْءٍ مِنْ لوازِمِهِ وهو (تُقِيمُ)، على سَبِيلِ الاسْنِعَارَةِ الْـمَكْنِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ.

\* الطَّرِيقُ الثَّانِيَةُ: شبَّه تَعْدِيلَ الْأَرْكَانِ بِتَقْوِيمِ الرَّجُلِ الْعُودَ، واسْتُعِيرَ له: الْإِقَامَة، ثُمَّ اشْتُقَ منه الِفْعل: (تُقِيمُ)؛ فصَرَّح بالْمُشبَّهِ به، على سَبِيل الاسْتِعَارَةِ الْتَصْرِيجِيَّةِ التَّبَعِيَّةِ.

= ويُشير الشُّيُوطيُّ جِذَا البَيْتِ إِلَى أَنَّ جَاءَ الدِّينِ الشُّبْكِيُّ اعتَرَضَ على القاعدةِ السَّابِقَةِ بَامثلةٍ، منها قولُ الله تعالى: (وَهُسوَ المَدِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ) [الزخرف: 84]، فقد تكررتُ كلمةُ (إِلَه) نَكِرَةً، وكانت عَيْنَ الأولَى، ولو أَعْمَلُنَا القاعدةَ السمذكورةَ على هذه الاَية؛ لَأَثْبَتْنَا نَعَدُّدَ الآفَةِ، وهو كُفْرٌ بالإجماع.

وأُجيبَ عَنْ هذا الاعتراض: بأنَّ القاعدة صحيحة، وهي أغلبيَّة وليست مطَّرِدة؛ قاله الْعَلَّامَةُ مُحَمَّد عِلي آدَم الْأَثْيُوبِيُّ.

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَر إِذَا الْمُرادُ مَعْ سُقُوطِ وظَهَر

يُنظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك، (1 / 248-249)، نشره: جامعة الكويت.

يُنظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُزَيٌّ، (1/471).

<sup>25</sup> جواهر البلاغة؛ للأحمد الهاشمي (ص 165)

<sup>26</sup> وحذْفُهُ كثيرٌ إذا عُلِمَ الْمُرادُ؛ كما قال ابْنُ مَالِكٍ في الْمُخَلَاصَةِ (بَابُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْس):

<sup>27</sup> وهو: الدُّعاءُ؛ ومنه: (إِنَّ صَلَاتَكَ سَكُنَّ لَهُمْ) [التوبة: 103] أي: دُعَاءَكَ.

<sup>28</sup> وهو مِنْ جهةٍ أَخْرَى: حقيقةٌ شَرعيّةٌ.

<sup>29</sup> شرح التفتارًاني على الأحاديث الأربعين النووية، (ص 65).

15 \* (وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ).

فيه: اسْتِعْمَالُ الزَّكَاةِ فِي غَيْرِ معناهَا اللُّغَوِيِّ (30)، فهو مجازٌ لُغَويٌّ، وسبقَ نَظيرُهُ قريبًا.

16 \* (وَتُصُومَ رَمَضَانَ).

فيه: استعمالُ الصِّيّامِ في غير معناهُ اللُّغويِّ (31)، فهو مجازٌّ لُغُويٌّ.

17 \* (وَتَحُجَّ الْبَيْتَ).

فيه: اسْتِعْمَالُ الْحَجِّ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ (32)، فهو مجازٌ لُغَوِيٍّ.

18 \* (قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ؛ يَشَأَلُهُ).

فَصَلَ (33) بينَ الْحُمْلَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الجملة الثانية بَيَانٌ للجملةِ الْأُولَى، ومِثْلُ هذا يقول البَلاغيُّونَ عنه: إِنَّ بيْنَ الْجَمْلَتِيْنِ كَهَالَ الاَتِّصَالِ (34).

19\* (وَالْيُومِ الآخِرِ) هو يَوْمُ الْقِيَامَةِ؛ سُمِّيَ بذلكَ، لأنَّه آخِرُ أَيَّامِ الدُّنْيَا، بِمَعْنَى: أَنَّه متَّصِلٌ بِآخِرِ أَيَّامِهَا، لأَنَّه لِيسَ مِنْهَا حَتَّى يكون آخِرَهَا، فهو مِنْ تَسْمِيةِ الشَّيْءِ باسمِ مُجَّاوِرِهِ.

فتَسْمِيَتُهُ بِذَلِكَ: مَجَازٌ مُرْسَلٌ، عَلَاقَتُهُ: الْمُجَاوَرَةُ.

ونَظيرُ هَذَا: تَسْمِيَةُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وِثْرَ النَّهَارِ (35).

يُنظر: مقاييس اللغة لابن فارس، (3/ 12).

31 وهو: مُطْلَقُ الْإمْسَاكِ.

يُنظر: مقاييس اللغة لابن فارس، (3/ 252).

<sup>32</sup> وهو الْقَصْدُ.

يُنظر: مختار الصحاح للرازي، (ص52)

<sup>30</sup> وهو: النَّمَاءُ والزِّيادَة؛ مِنْ قوهِم: زَكَا الزَّرْعُ إِذَا نَهَا.

<sup>33</sup> الْفَصْلُ: هو تَرْكُ عَطْفِ الْجُمَلِ بِالْوَاوِ؛ والْوَصْلُ: عَطْفُ الْجُمَلِ بِالْوَاوِ؛ وهو مَبْحَثٌ دَقِيقُ الْمَأْخَذِ، صَعْبُ الْمَسْلَكِ.

<sup>34</sup> ويَحتمل أن تكونَ الجملةُ الثانيةُ وقعتْ جوابًا عن شؤالٍ يُفْهَمُ مِن الأُولى؛ فيكون بين الجُمْلَتَيْنِ: شِبُّهُ كهالِ الاتَّصَالِ.

<sup>35</sup> يُنظر الحديثُ الوارد فيه؛ في السلسلة الصحيحة للألباني، (رقم: 14 28).

20 \* (وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرَّهِ).
 فيه: طِبَاقُ الْإِيجَابِ (36) بَيْنَ (الْخَيْرِ) و (الشَّرِّ).
 فيه: طِبَاقُ الْإِيجَابِ (36) بَيْنَ (الْخَيْرِ) و (الشَّرِّ).

21 \* (وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشُرِّهِ).

فيه إطْنَابٌ (37)، ونَـوْعُهُ: التَّكُـرَارُ لِدَاعِ؛ إذْ كرَّر العَامِلَ (تُؤْمِنَ)؛ وفائدتُهُ: الاهْتِمَامُ بشأنْ الْقَدَرِ؛ أَوْ لِطُولِ الْعَهْدِ بِالْعَامِلِ كَمَا كُرِّرَ فِي قولِهِ تعالى: (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَـدَ عَـشَرَ كَوْكَبًا وَالـشَّـمْسَ وَالْقَمَـرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) الْعَهْدِ بِالْعَامِلِ كَمَا كُرِّرَ فِي قولِهِ تعالى: (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَـدَ عَـشَرَ كَوْكَبًا وَالـشَّـمْسَ وَالْقَمَـرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) [يوسف: 4].

22 \* (قَالَ: أَنْ تَعْبُدُ اللهُ كَأَنْكَ ثَرَاهُ) أي: الإحسانُ عِبَادَتُكَ اللهَ تعالى، حالَ كونِكَ في عبادتِكَ مِثْلَ حالِ كَوْنِكَ رَائِيًا له؛ ولا شَكَّ أَنَّ مَنْ قَامَ في عبادَةٍ وهو يُعايِنُ رَبَّه، لم يَترُكُ شَيْئًا مَّا يَقْدِرُ عليه من سائِرِ الْكَمَالَاتِ. فَفِيهِ: تَشْبِيهُ، نوعُهُ: تَشْبِيهُ مُجْمَلٌ (38).

23 \* (قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟).

فيه حَذْفُ مُضَافَيْنِ، وَالْمَعْنَى: أَخْبِرْنِي عَن زَمَنِ وُجُودِهَا؟ ولم يَكُنِ السُّؤَالُ عَنْهَا نَفْسِهَا؛ لأنَّها مَقْطُوعٌ جَا (عَلْ السُّؤَالُ عَنْهَا نَفْسِهَا؛ لأنَّها مَقْطُ وعٌ جَا (عَالَى: ﴿ وَأَنَّ السَّاعَةُ آتِيَةٌ لَا رَبْبَ فِيهَا ﴾ [الحج: 7].

فَهُوَ مِنْ الْإِيجَازِ بِالْحَذْفِ.

24 \* (قَالَ: مَا الْمَسْتُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ) أي: بأَزْيَدَ عِلْمًا مِنْهُ بِهَا، والْسِبَاءُ: زَائِدَةٌ (<sup>40</sup> لِتأكيدِ النَّفَي.

<sup>36</sup> هُوَ: مَا صُرِّحَ فِيهِ بِإِظْهَارِ الضَّدَّئِنِ، أو هُوَ مَا لَمْ بَخْتَلِفْ فِيهِ الضَّدَّانِ إِسجَابًا وَسَلْبًا.

<sup>37</sup> هو أنْ تكون الألفاظُ أكثر مِن الْمَعْنَى لفائدةٍ؛ فإن كانت الزِّيادةُ لغيرِ فائدةٍ، سُمِّيَ حَشْوًا وتَطْوِيلًا، على تَفْصِيلِ مَعْرُوفٍ عند البلاغِيّينَ.

<sup>38</sup> التَّشْبِيهُ الْمُجْمَلُ: هو الذِي لَـمْ يُذْكَرُ فيه وَجْهُ الشَّبَهِ.

<sup>39</sup> حاشية النبراوي على الأربعين، (ص 42).

<sup>&</sup>lt;sup>40</sup> والـمُرادُ بالزَّائدِ؛ أي: إعرابًا، وليس الـمعنى: هو الذي لا فائدةَ في ذِكْرِهِ؛ وعلى هذا لا يُعْتَرَضُ على تَـمُثيلِنا بالآيةِ الكريمةِ؛ وإن كان بعـضُ أهلِ العلْم يُسَمِّي الحرفَ الزَّائِدَ في القُرْآنِ: صِـلَةً، تَشْبيهًا له بصلة الـموصولِ الذِي لا محلَّ له من الإعراب؛ تأدبًا مع القرآن.

فهو مَـجَازٌ بِالزِّيَادَةِ؛ والْغَرَضُ منهُ: التَّأْكِيدُ؛ ونَظيرُهُ: قولُه تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى: 11].

25 \* (قَالَ: أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا) أي: سَيِّدَتَهَا؛ واختلَفَ العلماءُ في معنَى ذلكَ (41):

فقيلَ: هو كِنْايَةٌ عن كَثْرةِ عُقوقِ الأولَاد لأمَّها جِهم، فيُعاملونَهُنَّ معاملةَ السَّيِّدَةِ أَمَتَهَا، مِن الإهانَةِ والسَّبِّ. وقيل: غير ذلكَ.

\* فَعلى القَوْلِ الْمَذْكُورِ؛ يكونُ فِيهِ كنايةٌ؛ نَوْعُهَا: كِنَايَةٌ عن صِفَةٍ.

26 \* (وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ).

فِيهِ: إطلاقُ الْعُمُومِ وإرادةُ الخُصُوصِ، وهو مَجَازٌ مُرْسَلٌ، عَلَاقَـتُهُ: الْعُمُومِيَّةُ. ويَحتملُ أَنْ تكونَ (أَلُ) لتَعْرِيفِ الْمَاهِيَّةِ أو لِيَيَانِ الجِّنْسِ (42).

27 \* (فَلَبِثْتُ مَلِيًّا).

(مَلِيًّا) صفةٌ لـمَوْصُوفٍ محذوفٍ، أي: زَمَانًا طَوِيلًا.

فَهُ وَ مِنَ الْإِسِجَازِ بِالْحَذْفِ؛ ونظيرُهُ فِي حَذْفِ الْمَوْصُوفِ: قولُهُ تعالى: (وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَّمُوا بِهَا) [الإمراء: 59] أي: آيةً مُبْصِرَةً (43).

28 \* (يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟).

هذَا اسْتِفْهَامٌ خَرَجَ عن معْنَاهُ الأَصْلِيِّ، والغَرَضُ منهُ: التَّشُويقُ.

ونَظيرُهُ ؛ قولُه تعالى: (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى نِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) (44) [الصَّف: 10].

= والظَّاهرُ أنَّ هذا اصطلاحٌ، ولا مُشَاحَّةَ فيه.

يُنظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، (2/ 18 3).

ويُنظر وُجةً آخرُ في تسميةِ الزَّائدِ صِلَّةً: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لخالد الأزهري، (ص 172).

41 يُنظر: شرح الأربعين النووية؛ -الْمَنْشُوب- لابن دقيق العيد، (ص 31).

42 وذكر ابنُ الْمُلَقِّنِ أَنَّ (أَلَ) تِسْعَةُ أَقْسَامٍ ؛ ذكرَ ها بأمثِلَتِها في شرحهِ على العُمْدَةِ.

يُنظر: الإعلام بقوائد عمدة الأحكام لابن الملقن، (1 / 270-271).

43 يُنظر: البحرُ المُحِيطُ؛ لأبِي حَبَّان الْأَنْدَلُسِيِّ، (6/ 51).

44 يُنظر: حاشية محى الدين شُيْخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي، (8/ 204) ط. دار الكتب العلمية.

29 \* (قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) أي: مِن غيرِهِما، فَ(مِنْ) مُقَدَّرَةٌ مَعَ الْمُفَضَّلِ عليه؛ فهو مِنَ الْإِسجَازِ بِالْحَذْفِ.

30 \* (فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ) الفَاءُ: فَصِيحَةٌ (45)؛ أي: إذا فوَّضْتُم الأمرَ إلى اللهِ ورسولِه؛ فإنه جِبْرِيلُ. فهو مِنَ الْإِسجَازِ بِالْحَذْفِ.

31 \* وفي لفظ لِـمُسْلِم: (هَذَا جِبْرِيلُ).

فاستعملَ اسْمَ الْإِشَارةِ في غيرِ الْـمُشَاهَدِ، لِتَنْزِيلِه منزلتَهُ؛ لِلاعتنَاءِ بشَأْنِهِ، وإِحْضَارِه في ذِهْنِ السَّامِع.

31 \* (فَإِنَّهُ جِبْرِيلٌ) فأكَّدَ الكلامَ لأنَّ السَّائِلَ طالبٌ مُتَرَدِّدٌ. قاله التَّفْتَازَانِيُّ (46).

32 \* (أَثَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ) أي: جاءَكُمْ، وجملة: (يُعَلِّمُكُمْ): جملة حالِيَّةُ.
وإسنادُ التَّعليم إليه مجازِّ عَقْلِيٌّ، من الإسنادِ إلى السَّبَبِ؛ لأنَّ جِبْرِيلَ يسألُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فيُجيبُه، فيَعلمونَ الجوابَ؛ وإلَّا فالْمُعلِّم حقيقةً هو النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم.

هذا ما قَصَدْتُ تَوْضِيحَهُ، وليس هو آخر يُمكِنُ قولُهُ عَنْ هذا الْـحَديثِ الشَّرِيفِ؛ واللهَ أَسْأَلُ أَنْ ينْفَعَ بــــهِ طُلَّابَ الْعَرَبِيَّةِ خاصَّةً، وطُلَّابَ العِلْمِ كَافَّةً. آمين.

وصلَّى اللهُ على نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعينَ

45 سُمِّيت بذلك؛ لأنَّها أنصحَتْ عن جوابِ شرطٍ مُقَدَّرٍ؛ وتُسَمَّى: الْفَاءَ الفَصِيحَة، أو فَاءَ الْفَصِيحَةِ، أوْ فَاءَ الْفَضِيحَةِ -بالضَّاد الْـمُعْجِمَةِ -.

<sup>46</sup> شرح التفتاراني على الأحاديث الأربعين النووية، (ص 77).